الأمم المتحدة

A/72/368–S/2017/741

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
29 August 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البندان ٣٧ و ٣٨ من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير الأمين العام**

موجز

يُقدَّم هذا التقرير، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧١/٢٣. وهو يتضمن الردود التي وردت من الأطراف المعنية على المذكرات الشفوية التي أرسلها الأمين العام عملاً بالطلب الوارد في الفقرة ٢٥ من القرار. ويتضمن التقرير أيضا ملاحظات الأمين العام على الحالة الراهنة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وعلى الجهود الدولية المبذولة لدفع عملية السلام قدما بغرض التوصل إلى تسوية لقضية فلسطين بالوسائل السلمية. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى آب/أغسطس ٢٠١٧.

* A/72/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب الحاجة إلى المزيد من الوقت للتأكد من أن التطورات الهامة التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وثقت حسب الأصول.

17-14908 (A) 190917 210917

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/٢٣.

٢ – وقد وجهتُ إلى رئيس مجلس الأمن، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، الرسالة التالية عملا بالطلب الوارد في الفقرة ٢٥ من القرار المذكور أعلاه:

”يشرفني أن أشير إلى القرار ٧١/٢٣ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أثناء انعقاد دورتها الحادية والسبعين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ’قضية فلسطين‘.

”وتطلب الفقرة ٢٥ من القرار إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن هذه الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة.

”ولكي أفي بمسؤولية الإبلاغ المنوطة بي بموجب هذا القرار، أرجو ممتنا التفضل بموافاتي بآراء مجلس الأمن بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

”وإنني إذ أذكّر بالتزام الأمانة العامة بمراعاة الحد المقرر لعدد صفحات تقاريرها عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٢/٢١٤، أود أن أشجع مجلس الأمن على ألا يتجاوز تقريره ١ ٥٠٠ كلمة.“

٣ – وحتى ٢٣ آب/أغسطس، لم أتلقّ أي رد على هذا الطلب.

٤ – وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى الأطراف المعنية، طلبتُ إلى حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، وكذلك دولة فلسطين، أن تطلعني على مواقفها بشأن اتخاذ أي خطوات لتنفيذ أحكام القرار ذات الصلة. وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، ورد ردان من كل من إسرائيل ودولة فلسطين.

٥ – وكان نصّ المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧ التي وردت من البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة على النحو التالي:

”يعكس القرار ٧١/٢٣، ’تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية‘، موقفَ الجمعية العامة الرسمي والشامل والمعتمد فيما يتعلق بقضية فلسطين والجهود التاريخية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم وسلمي. وتشكل المبادئ الواردة في القرار، بما يتمشى مع القانون الدولي والقرارات الأخرى ذات الصلة، دعائم حل للقضية، ويؤكد الدعم الواسع النطاق الذي يحظى به القرار سنويا وجود توافق دولي في الآراء الدولي في هذا الصدد.

”وعشية الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية في عام ١٩٦٧، أيدت الجمعية العامة مرة أخرى هذا القرار تأييداً ساحقاً. وشكّل ذلك رفضا واضحا للخطاب الإسرائيلي المستهتر الذي ينكر الاحتلال في نفس الوقت الذي يسعى فيه

لترسيخه بجميع الوسائل غير القانونية ويعرقل الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي لا يزال يشكل جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي.

”وكررت الجمعية العامة، وفاءً منها بمسؤولياتها السياسية والقانونية والأخلاقية، بما في ذلك الالتزامات المنبثقة عن القرار ١٨١ (د-٢) دعواتها إلى جملة أمور منها انسحاب إسرائيل الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية؛ وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى حقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته المستقلة؛ وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا إلى القرار ١٩٤ (د-٣).

”ولقيت تأكيدات الجمعية العامة على المتطلبات اللازمة لإيجاد حل عادل دعما كبيرا من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فهذا القرار، الذي سعت إليه دولة فلسطين سعيا جادا مع المخلصين من أعضاء المجلس، إنما يعكس التزام المجتمع الدولي الطويل الأمد بتحقيق السلام من خلال تنفيذ جملة أمور، منها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، والاحترام الكامل لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

”وتعكس مطالبُ المجلس الواردة في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) مطالبَ الجمعية الواردة في القرار ٧١/٢٣، مما يؤكد توافق الآراء الدولي وضرورة بذل جهود من أجل السلام. وقد ساعد هذا الإجراء على استعادة شيء من مصداقية المجلس، التي تضررت من جراء إخفاق المجلس في تنفيذ قراراته وفي مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن ما ترتكبه من انتهاكات. كما أنه جدّد الأملَ في التوصل إلى حل، وهو أمر بالغ الأهمية للتخفيف من حدة حالة اليأس التي تنتاب الشباب الفلسطيني ولإنعاش الإيمان بإمكانية تحقيق مستقبل أفضل دونما احتلال أو خوف أو عوز.“

”وقد لقي القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ترحيبا عالميا. واعتُبر أنه كانت هناك ضرورة ملحة وراء اتخاذه بالنظر إلى تدهور الحالة على أرض الواقع؛ وتصاعد التوترات ودورات العنف؛ وتآكل حلّ الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، بسبب تمادي إسرائيل في ترسيخ الاحتلال بلا هوادة ومحاولاتها للضم التي تتم بالدرجة الأولى عن طريق الأنشطة الاستيطانية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي؛ وعدم وجود أفق سياسي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني، وتأمين سلام عادل.

”وفي حين كرر المجلس صراحة مطالبته إسرائيل بأن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية احتراما كاملا، فقد أكد أيضا أنه ’لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات‘، وأهاب بجميع الدول ’أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل

والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧‘. وما فتئت فلسطين تطلق هذه النداءات في اتصالاتها الثنائية والمتعددة الأطراف وتعتبرها أساسية لإنقاذ حل الدولتين والمضي قدما في تحقيقه.

”وفي إطار نظر المجلس في الالتزام بحماية المدنيين، فقد لقيت دعوته إلى وقف جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير، ودعوته إلى إعمال المساءلة، تأييداً واسع النطاق.

”وكذلك تم الترحيب بدعوة المجلس إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي وإلى بذل جهود جماعية للنهوض بالسلام ’من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧‘.

”وقد أكدت القيادة الفلسطينية استعدادها للتقيد بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بكامله والتزامها بتنفيذه، مثلما سعت جاهدةً لتنفيذ جميع القرارات ذات الصلة، بما فيها القرار ٧١ /٢٣. ويشمل ذلك الالتزام بنبذ العنف وبالطرق السلمية والسياسية والدبلوماسية والقانونية من أجل نيل الحقوق الفلسطينية والتوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع، فضلا عن استعدادها للتعاون مع جميع الجهود الدولية والإقليمية من أجل تحقيق هذه الغاية.

”أما إسرائيل، من جهة أخرى، فقد اتسم رد فعلها تجاه مجلس الأمن في أعقاب اتخاذ القرار بالعداء السافر والازدراء، وأعلنت جهاراً تجاهلها لقرارات المجلس وطلباته الرسمية. وعمدت الحكومة الإسرائيلية إلى انتهاك القرار انتهاكا صارخا في الأشهر التي تلت اتخاذه، وذلك بمضيها قدما في خطط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الإضافية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ ومواصلتها لخطابها المغرِض وتحريضها ضد الشعب الفلسطيني وقيادته؛ ومواصلة تواطئها مع العنف والإرهاب والجرائم التي يرتكبها المستوطنون والجنود الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين وعدم المساءلة عن ذلك.

”ومع ذلك كله، وعلى الرغم من الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل – سواء أثناء عملية السلام أو في فترات الجمود السياسي – التزمت القيادة الفلسطينية بمسار السلام. وعلى مدى ٣٠ عاما تقريبا، عكس موقف فلسطين توافق الآراء العالمي على الحل القائم على أساس الدولتين. وقد بدأ ذلك بقبول المجلس الوطني الفلسطيني لهذا الحل في إعلان استقلال عام ١٩٨٨، حيث تم التوصل إلى حل توافقي بالموافقة على إنشاء الدولة الفلسطينية على مساحة لا تتعدى ٢٢ في المائة من أراضي وطننا التاريخي، رغبةً منا في إعمال حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك نيل الاستقلال وإقامة السلام العادل. ولا يزال هذا الحل التوافقي يشكل شاهدا رئيسيا على التزامنا بالسلام، ويمثل، جنبا إلى جنب مع المبادرة العربية للسلام لعام ٢٠٠٢، أكثر المساهمات جرأة لحل النزاع وينبغي الاعتراف به على هذا النحو.

”وقد جرى تأكيد الالتزام بهذا الحل التوافقي بوضوح، بما في ذلك على أعلى المستويات، من جانب الرئيس محمود عباس واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فقد تَعزَّز ذلك الالتزام بالتعهدات المتكررة بإيجاد حل سلمي للنزاع، وفقا

للميثاق ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، على نحو ما جرى تأكيده في عدة مناسبات منها لدى طلب دولة فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ووفقا للقانون الدولي، على نحو ما انعكس في انضمام فلسطين إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

”وشكل هذا الالتزام الدعامةَ الأساسية لمساعي فلسطين الإقليمية والدولية، في كل مبادرة للسلام وخلال المساعي المبذولة من جانب الأمم المتحدة وسائر الأطراف المتعددة الأطراف والثنائية، بما في ذلك على النحو الوارد في الإعلانات ذات الصلة الصادرة عن جامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الـ ٧٧ وعبر الاتفاقات الدبلوماسية واتفاقات التعاون المبرمة مع العديد من الدول التي اعترفت بفلسطين.

”وفي الفترة التي انقضت منذ اتخاذ القرار ٧١/٢٣، تعزز هذا الالتزام عبر تعاون القيادة الفلسطينية مع جهات شملت فيما شملت المبادرة الفرنسية، وبخاصة فيما يتعلق بمؤتمر باريس للسلام، المعقود في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ والجهود المبذولة من جانب الإدارة الجديدة للولايات المتحدة بقيادة الرئيس دونالد جيه. ترامب بهدف المضي قدما بعملية السلام، بما في ذلك تأكيد استعدادها للدخول في المفاوضات؛ والجهود التي يبذلها أعضاء المجموعة الرباعية، بصورة جماعية وفردية، على النحو المبين في مجموعة من الاجتماعات التي عقدها الرئيس عباس وسائر كبار المسؤولين الفلسطينيين في بروكسل وموسكو وواشنطن، والقاهرة والرياض وغيرها؛ والجهود التي تبذلها الدول العربية، بما في ذلك إعادة تأكيد مؤتمر القمة العربي في الأردن في شهر آذار/مارس ٢٠١٧ على مبادرة السلام العربية.

”ولعل من العجب العُجاب صمود هذا الالتزام بالمسار السلمي رغم تفاقم الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني من جراء قرار تقسيم فلسطين في عهد الانتداب الوارد في القرار ١٨١ (د-٢) في عام ١٩٤٧، والنكبة التي حلت بهم في عام ١٩٤٨، وتلاها ٥٠ عاما من الاحتلال الإسرائيلي الأجنبي منذ عام ١٩٦٧. وكانت العواقب وخيمة بالنسبة لشعبنا الذي تحمَّل انتهاكات حقوق الإنسان والعنف والإرهاب وجرائم الحرب دون توقف ورزح تحت نير هذا الاحتلال الذي دام نصف قرن، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي، وفتوى محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤.

”وواقع الحال هو أن الاحتلال الإسرائيلي لا يقتات – ولا يمكن له إلا أن يقتات – إلا على الانتهاكات. فهو احتلال غير قانوني في جميع أبعاده ومظاهره، ويسبب للشعب الفلسطيني ضروبا لا حد لها من المعاناةً والإهانة وانعدام الأمن، والتي ترقى جميعها إلى حد الأزمة في مجال توفير الحماية.

”وتشمل هذه الانتهاكات من بين ما تشمل ما يلي: الغارات العسكرية التي تشنها قوات الاحتلال وتلحق خسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك خسائر في الأرواح؛ وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية وحبس ٦ ٥٠٠ فلسطيني، بمن فيهم أطفال ونساء، يتعرضون بانتظام للإيذاء والتعذيب على الصعيدين البدني والنفسي، مع كون السجناء

الذكور الأشد تضررا من ذلك؛ والقيود المفروضة على التنقل وسائر الحريات الأساسية، بما في ذلك إقامة الشعائر الدينية، والحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والتنمية، والماء؛ وفرض حصار دام ١٠ سنوات على غزة، مما يمثل عزلا وعقابا جماعيا لمليوني فلسطيني يعيشون هناك. إن هذه الأعمال تشكل انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وتؤدي إلى تفاقم الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المتردية والتي سوف تؤدي، حسب تقدير الفريق القطري للأمم المتحدة، إلى جعل غزة غير صالحة للسكن بحلول عام ٢٠٢٠، إذا لم يتم معالجة الوضع فورا.

”ومما يؤثر أيضا تأثيراً شديداً على رفاه السكان المدنيين، وكذلك على التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية ووحدتها وفرص تحقيق حل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، الانتهاكاتُ التي تُرتَكب في سياق الحملة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية من خلال بناء وتوسيع المستوطنات الاستعمارية والجدار الفاصل والهياكل العسكرية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقد شمل ذلك أيضا عددا لا يحصى من الأوامر العسكرية، وما يسمى بـ ’المخططات التشريعية‘ وغيرها من الممارسات غير القانونية التي تهدف إلى تيسير الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك مصادرة الأراضي وهدم المنازل والهياكل الأساسية، والتشريد القسري للمدنيين، واستغلال الموارد الطبيعية، وتغيير الحالة السكانية والجغرافية السائدة على أرض الواقع، وجرّنا أكثر فأكثر إلى واقع الدولة الواحدة التي تهيمن عليها سياسة الفصل العنصري.

”وكذلك لا يزال تحريض إسرائيل وخطابها المؤجج للمشاعر بشأن القدس والاستفزازات وأعمال العنف التي يرتكبها المتطرفون اليهود ضد المواقع الإسلامية والمسيحية المقدسة، ولا سيما استهدافهم للحرم القدسي الشريف، لا يزال كل ذلك يؤجج جذوة الحساسيات وقد يؤدي إلى إشعال فتيل صراع ديني. وهذه الانتهاكات ترتكبها حكومة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، دون توقف وبشكل مشترك مع قواتها العسكرية المحتلة والمستوطنين المتطرفين.

”وفي ظل هذه الخلفية، فإن مساهمة فلسطين في تنفيذ القرارات ذات الصلة وفي إحلال السلام والاستقرار يجب أن تُقاس أيضا بالاستناد إلى كل ما بذلته الحكومة الفلسطينية وجميع المؤسسات الوطنية من جهود على مدى عقود من الزمن من أجل التخفيف من آثار الاحتلال المدمرة والحفاظ على آفاق السلام. وقد بذلنا، في مواجهتنا لاستمرار تدهور الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، كل الجهود من أجل التخفيف من معاناة شعبنا، والتخفيف من حدة التوترات، وضمان الهدوء والأمن، وتشجيع المصالحة وإعطاء الأمل لشعبنا بأن مستقبلا أفضل في متناول أيدينا وأنه لن يعاني جيل آخر من المصير الذي قاساه أجدادهم من احتلال وقمع وحرمان ونفي. وهذا الأمل أمر حيوي لمكافحة نزعة التطرّف والتشدد التي تعاني منها المنطقة، ولا سيما في أوساط الشباب.

”ولئن كان من غير المألوف، وربما غير المسبوق أن يتم القيام بذلك في ظل حالة من حالات الاحتلال، فقد سعينا باستمرار إلى تحقيق هذه الأهداف في كل قطاع من القطاعات، على النحو المبين في الأولويات المحددة في خطط التنمية الوطنية الفلسطينية المتتالية التي قدمها رئيس الوزراء رامي الحمد الله والحكومات السابقة، وكذلك في إطار عمل الأمم المتحدة

للمساعدة الإنمائية. واضطلعت برامج وكالات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إلى جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والعديد من المنظمات الأخرى، بدور بالغ الأهمية في هذا الصدد، كما أدى تقديم المساعدة من الدول المعنية من جميع أنحاء العالم لفلسطين وتضامنها معها دورا مماثلا.

”وكان هذا الدعم مثالا يحتذى به في حالة الأونروا التي تلقت تبرعات سخية من البلدان المانحة منذ إنشائها في عام ١٩٤٩. وفي تاريخ كتابة هذه المذكرة، لا تزال الجهود متواصلة مع الجهات المعنية والشركاء، بما في ذلك البلدان المضيفة، لحشد مزيد من الدعم القابل للتنبؤ والكافي والمستمر للأونروا حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها بفعالية. فهذا الدعم له أهميته الحيوية لما يربو على ٥,٣ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا والذين لا يزال الملايين منهم يعيشون في ٥٨ مخيما في الأردن ولبنان وسورية وفلسطين المحتلة. وتشكل هذه الجهود اعترافا بعدم إمكانية الاستغناء عن المعونة الإنسانية والإنمائية التي تقدمها الأونروا؛ ودورها الحاسم في تحقيق الاستقرار في المنطقة؛ والالتزام الوارد في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين بضمان تمويل كاف للوكالة؛ وحقيقة أن الأونروا هي شريان الحياة الوحيد لملايين اللاجئين، في انتظار التوصل إلى حل عادل. إن تعاوننا في هذا الأمر يشكل أيضا مساهمة كبيرة في السلام الذي نسعى إليه.

”وفي حين تتواصل جهودنا وجهود الدعم الدولي، فإن الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، والتي لا بد منها من أجل تحقيق تسوية سلمية، تظل معدومة. وعلى الرغم من جميع النوايا الحسنة، فإن المجتمع الدولي لا يزال عاجزا عن الوفاء بالتزاماته القانونية والسياسية والأخلاقية إزاء تجاهل اسرائيل التام للقانون. ويصبح هذا الفشل لافتا للنظر بشكل أكبر في الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي، وفي ظل غياب أفق سياسي قابل للبقاء لإنهائه.

”ولا تزال دائرة إفلات إسرائيل من العقاب وعدم تعريضها للمساءلة يحبطان جهود السلام ويعمقان من حالة الجمود السياسي. ومنذ تعليق إسرائيل لمحادثات السلام بقيادة أمريكية في عام ٢٠١٤، لم تُمارَس ضغوط كافية على الحكومة الإسرائيلية لوضع حد لانتهاكاتها ولتدميرها لحل الدولتين. وحتى بعد اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لم تُبذَل أي جهود جادة لإجبار إسرائيل على الامتثال؛ وبدلا من ذلك، فإنها تواصل انتهاكه دون تحمُّل أي عواقب.

”ووفقا لما يدعو إليه القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإنه يجب على إسرائيل، ضمن أمور أخرى، أن تعمل من خلال السياسات والإجراءات على إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين وعلى تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام؛ وقد آن الأوان لكي تكُفَّ إسرائيل عن التشدق بحل الدولتين؛ وتوقفَ دعايتها التي تشوه واقع احتلالها غير المشروع؛ وتنبذَ تحريضها ضد الشعب الفلسطيني وقيادته؛ وتضعَ حدا لاستهزائها بالأمم المتحدة. ويجب أن يُطلَب منها احترام القانون دون استثناءات أو شروط.

”والقانون الدولي هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يكفل تمخّض المفاوضات بشأن مسائل الوضع النهائي، وهي القدس واللاجئون الفلسطينيون والمستوطنات والحدود والأمن والسجناء والمياه، عن سلامٍ عادل ومستدامٍ. وعلى النحو المبين في جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة، فإن التسوية السلمية للنزاعات تتطلب منظور حقوق الإنسان، ومنظور عدالة، ومنظورا إنمائيا، وليس فقط منظورا أمنيا، كما تتطلب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

”وتمشيا مع المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين، فإننا ندعو مرة أخرى إلى بذل جهود جادة لتنفيذ القرارات ذات الصلة الرامية إلى إعمال حقوق الفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون؛ وإنهاءِ الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وأخيرا تحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية؛ وإقامة سلام وأمن وتعايش دائم بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي استنادا إلى حلّ الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧. وتؤكد القيادة الفلسطينية من جديد التزامها بالتوصل إلى تسوية سلمية وعادلة، كما تحث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته وتعهداته.“

٦ - وكان نص المذكرة الشفوية المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ الموجهة من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة كما يلي:

”طوال السنة الماضية، تواصلت موجة الهجمات الإرهابية المميتة التي تستهدف شعب إسرائيل بلا هوادة. وقد وقعت إحدى الهجمات الأخيرة في ٢١ تموز/يوليه، عندما تسلل إرهابي فلسطيني إلى منزل عائلة سولومون في شالاميش وقتل ثلاثة أفراد من هذه العائلة عندما كانوا مجتمعين معًا لتناول وجبة الشبات (عطلة السبت) التقليدية مساء الجمعة. وقد سبق هذه الجريمة البشعة، قبل أسبوع فقط، قتل اثنين من رجال الشرطة الإسرائيلية في جبل الهيكل على أيدي إرهابيين استغلوا السياسة الإسرائيلية المتمثلة في فتح أبواب جبل الهيكل للجميع، وقاموا بإدخال أسلحة وإخفائها في المجمّع المقدس. وباستخدام المجمع كنقطة انطلاق لتنفيذ هذه العملية، قام الإرهابيون بمهاجمة وقتل ضابطي شرطة وبتدنيس هذا الموقع المقدس وتحويله إلى ساحة للرعب وإراقة الدماء.

”ولا بد أن يكون واضحا أن هذه الهجمات الإرهابية الشنيعة لا تحدث من فراغ. فهي نتيجة للتحريض الفلسطيني المستمر على العنف وتمجيد الإرهاب، مما يتعارض أساسا مع مساعي النهوض بالسلام. ويبدأ هذا التحريض من القمة؛ فقد أيد محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، علنا دفع مرتبات للإرهابيين المدانين وأسرهم. وفي إطار هذا التحريض المستمر على الإرهاب، كثيرا ما تُطلق أسماء مرتكبي جرائم القتل الجماعية على أماكن عامة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ففي الآونة الأخيرة أُطلق على مركز نسوي في قرية برقة في الضفة الغربية اسم دلال المغربي، وهي الإرهابية الفلسطينية التي قادت في سنة ١٩٧٨ مجموعة من الإرهابيين الذين اختطفوا حافلة مدنيّة وقتلوا ٣٧ إسرائيليا من بينهم ١٢ طفلا.

”ويجب توجيه رسالة واضحة لا لبس فيها إلى القيادة الفلسطينية: توقفوا عن تشجيع الإرهاب، وضعوا حدا لخطاب الكراهية، وتوقفوا عن تصعيد الكراهية بين الأطفال. وقبل كل شيء، يجب أن يتوقفوا عن تقديم مكافآت نقدية لأولئك الذين يرتكبون أعمالا إرهابية وعن

تكريمهم على الملأ. ذلك أن تمجيد العنف بحق الأبرياء والتعبير عن الانبهار بأولئك الذين يرتكبون هذه الأعمال المروّعة إنما يتعارضان تماما مع الالتزام بالتعايش مع إسرائيل وإقامة علاقات سلمية معها، الذي يجب أن يكون الركيزة التي تقوم عليها دولة فلسطينية في المستقبل.

”وتعتقد إسرائيل أيضا أن وجود اقتصاد فلسطيني قوي وآخذ في النمو شرطٌ مسبق لتحقيق الاستقرار والأمن، ولذلك فإن هذه المسألة تخدم مصالح إسرائيل أيضا. ورغم استمرار العنف الفلسطيني، تمضي إسرائيل قدما باتخاذ خطوات تهدف إلى تحسين الحالة الاقتصادية الفلسطينية والمستوى المعيشي للسكان الفلسطينيين. وفي هذا السياق، تم مؤخرا (١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧) إبرام أول اتفاق تجاري بين شركة الكهرباء الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية من أجل زيادة إمدادات الكهرباء إلى جنين في شمال السامرة، وتوفير إمدادات كافية لأشهر الصيف وللعام بأكمله.

”وفضلا عن ذلك، في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧، تم الإعلان عن توصل إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية، بتيسير من الولايات المتحدة، إلى اتفاق في إطار مشروع البحر الأحمر – البحر الميت، لتنفيذ مشروع بنى تحتية ضخم سيوفر البلايين من الغالونات من الإمدادات الإضافية من المياه لكل من الأطراف الثلاثة.

”وبموجب هذا الاتفاق، يتوقع للسلطة الفلسطينية أن تتمكن من شراء كمية تصل إلى ٣٢ مليون متر مكعب من المياه العذبة من إسرائيل بأسعار تفضيلية، وهكذا تحقق زيادة كبيرة في كمية المياه المقدّمة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

”وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل التحاور مع السلطة الفلسطينية بشأن المسائل الاقتصادية. ففي نهاية شهر أيار/مايو، اجتمع وزير المالية الإسرائيلي موشي كحلون مع رئيس وزراء السلطة الفلسطينية رامي الحمد الله في رام الله لاطلاعه على الخطوات الأخيرة التي قررتها الحكومة الإسرائيلية بهدف تحسين الحالة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، استؤنف الحوار الثنائي بين وزارتي المالية في كلا البلدين على مستوى المديرين العامين للوزارتين.

”وفي غزة، تواجه إسرائيل بيئة أمنية وسياسية أكثر تعقيدا وصعوبة من أي وقت مضى، ومع ذلك فهي تبذل جهودا مكثفة من أجل تحسين الظروف الإنسانية والاقتصادية لسكان غزة، مع الحرص في الوقت نفسه على ضمان تلبية الاحتياجات الأمنية الأساسية والمشروعة للمواطنين الإسرائيليين.

”وما فتئت إسرائيل تواصل تيسير إعادة إعمار غزة من خلال آلية إعادة إعمار غزة. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مكّنت الآلية المشتركة مع السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة من دخول ٨,٢ ملايين طن من مختلف أنواع مواد البناء إلى قطاع غزة. وحتى شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام، تم تحديد ٣٣١ ١٠٢ وحدة سكنية من الوحدات السكنية المتضررة من أصل ما مجموعه ٠٠٠ ١٣٠ وحدة. وأصبحت أكثر من ٥٠٠ ١١ وحدة سكنية جديدة في مراحل بناء متقدمة وصارت المئات منها جاهزة للسكن. واكتملت مئات المشاريع العامة، بما في ذلك المدارس والعيادات الطبية والمساجد والحدائق العامة، أو أنها على وشك الاكتمال.

”وشهدت السنة الماضية أيضا زيادة في الصادرات من غزة باتجاه الضفة الغربية وإسرائيل والخارج. وتجدر الإشارة إلى أنه في شهر آذار/مارس الماضي وحده، نُقلت ٣٧٢ حمولة من السلع الموجهة إلى الأسواق من غزة على متن شاحنات، وهذا أعلى رقم يسجَّل منذ أن تسلمت حماس مقاليد الأمور قبل أكثر من عقد من الزمن. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا بناء حزام لنقل البضائع في معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)، ومن المتوقع أن يتم الشروع في استخدامه قريبا. ويتوقع أن يضاعف الحزام القدرة على تصدير السلع من قطاع غزة بشكل كبير.

”ومما يدعو للأسف، أنه جنبا إلى جنب مع هذه التطورات الإيجابية، لا تزال منظمة حماس الإرهابية تعمد إلى سرقة ومصادرة المواد المخصَّصة لإعادة إعمار غزة ولتلبية الاحتياجات الإنمائية الإنسانية لسكانها لكي تستخدمها لتحقيق أهدافها العسكرية: من أجل حفر وتشييد أنفاق رعب ولإعادة تسليح أفرادها ولصنع الصواريخ. ولن تتسامح إسرائيل مع التلاعب بآلية إعادة إعمار غزة أو مع أية محاولات أخرى تقوم بها حماس من أجل تعزيز هياكلها الأساسية الإرهابية.

”وبالتوازي مع ذلك، حدثت أيضا زيادة مفزعة في عدد محاولات تهريب سلع محظورة إلى قطاع غزة خلال سنة ٢٠١٦ من بينها طائرات صغيرة بدون طيار وأجهزة ليزر وبزات عسكرية. ففي السنة الماضية، أحبطت قوات الأمن الإسرائيلية ٢٢٦ ١ محاولة من هذا القبيل، مما يمثل زيادة بنسبة ١٦٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥.

”ويعاني قطاع غزة من نقص مزمن وحاد في إمدادات الطاقة. وتعزى أزمة الكهرباء في غزة إلى نزاع داخلي بين السلطة الفلسطينية وحماس. فمنذ تولي حماس السلطة في قطاع غزة في عام ٢٠٠٧، ظلت السلطة الفلسطينية تدفع تكلفة الكهرباء في قطاع غزة. ولكن هذا العام، أعلنت السلطة الفلسطينية رفضها مواصلة سداد المدفوعات اللازمة.

”فلتلبية جميع احتياجات غزة من الكهرباء، يلزم توفير إمداد مستمر قدره ٤٠٠ ميغاواط. وتساهم الإمدادات من مصر بما مقداره ٢٥ ميغاواط (٢٥,٦ في المائة). ومحطة الكهرباء في غزة قادرة على توفير ١٢٠ ميغاواط (حوالي ٣٠ في المائة)؛ وقبل أن تتوقف السلطة الفلسطينية بالكامل عن سداد مدفوعات الكهرباء، كانت تشترى عادة كمية من الوقود تكفي فقط لتوفير ٦٠ ميغاواط (حوالي ١٥ في المائة من الطلب). وظلت السلطة الفلسطينية تدفع لإسرائيل مقابل حوالي ثلث طلب قطاع غزة من الكهرباء (حوالي ١٢٥ ميغاواط). وبموجب الاتفاق المبرَم مع السلطة الفلسطينية، يُخصم هذا المبلغ المالي من عائدات الضرائب التي تحصّلها إسرائيل لفائدة السلطة الفلسطينية.

”وبسبب النزاع الحالي بين حماس والسلطة الفلسطينية، توقفت هذه الأخيرة عن شراء الوقود لمحطة توليد الطاقة الكهربائية في غزة. ولهذا توقفت هذه المحطة عن إنتاج الكهرباء.

”وعلاوة على ذلك، أعلنت السلطة الفلسطينية، في ٣٠ نيسان/أبريل، أنها، اعتبارا من ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧، ستخفض مدفوعاتها إلى إسرائيل مقابل الطاقة الكهربائية الموجّهة إلى قطاع غزة من حوالي ١١,٤ مليون دولار شهريا إلى حوالي ٧,١ ملايين دولار.

”ويجب التشديد أيضا على أن رفض حماس دفع فاتورة الكهرباء الخاصة بها ليس بسبب قلة الأموال. فحماس تفضّل استخدام مواردها المالية لتعزيز قدراتها على الإرهاب والترهيب بدلا من تحسين الهياكل الأساسية المدنية التي تعود بالفائدة على سكان غزة، مثل توفير إمدادات منتظمة من الكهرباء. وما لم تغيّر السلطة الفلسطينية وحماس سياستهما وإلى أن يحدث ذلك، ستظل غزة عرضة لانقطاعات مطوّلة في التيار الكهربائي وسيواصل سكان غزة دفع ثمن الخلاف بين حماس والسلطة الفلسطينية.

”ولا ترغب إسرائيل في أن يحدث أي تصعيد في الوضع في قطاع غزة، وهي تبذل ما في وسعها لمنع تدهور الحياة اليومية لسكان غزة.

”وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل تضطلع أيضا بجهود ترمي إلى تحسين الحالة الاقتصادية في الضفة الغربية. ففي العام الماضي، حدثت زيادة كبيرة في عدد حمولات الشاحنات التي عبرت من الأردن وإليه عبر معبر جسر اللنبي، إذ مرّت من المعبر ٠٠٠ ٤٩ شاحنة مملوءة بالبضائع مما يعكس زيادة تفوق ٢٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥.

”وسجل عدد الأشخاص الذين يعبرون الجسر، وهو المعبر الرئيسي للفلسطينيين، رقما قياسيا جديدا في عام ٢٠١٦ إذ فاق عددهم ٢,٢ مليون شخص، معظمهم من المدنيين الفلسطينيين – ويعكس هذا الرقم زيادة تفوق ١٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥.

”وقررت إسرائيل، في إطار جهودها الرامية إلى تيسير دخول السكان الفلسطينيين، تمديد ساعات تشغيل معبر جسر اللنبي. واعتبارا من ٢٠ حزيران/يونيه حتى ١٠ أيلول/سبتمبر، سيظل المعبر مفتوحا للعبور على مدار الساعة يوميا، وبدءا من عام ٢٠١٨، سيظل المعبر مفتوحا على مدار الساعة طيلة العام.

”ويندرج قرار تمديد ساعات تشغيل معبر جسر اللنبي ضمن خطة شاملة تهدف لتحسين المعبر، بما في ذلك إدخال تحسينات هيكلية عليه، وتحسين مواقف السيارات إلى جانب اتخاذ تدابير أخرى تهدف إلى تيسير الانتقال عبره وإلى زيادة النشاط التجاري.

”وفي هذا السياق، من المهم أيضا الإشارة إلى الموافقة على خطط إقامة الطريقين اللذين يصلان المنطقة الصناعية اليابانية في أريحا بالطريق السريع ٩٠ وبمعبر جسر اللنبي. وهذا المشروع، الذي تموله الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، من شأنه أن ييسر حركة الشاحنات التي تنقل المنتجات والبضائع المصنعة والمعدات من المنطقة الصناعية اليابانية من أجل تعزيز التجارة والمبادلات التجارية.

”وتبرهن الخطوات المذكورة آنفا التي اتخذتها دولة إسرائيل على التزامها بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع، فإسرائيل تتطلع إلى تحقيق السلام. ونحن نأمل بصدق في أن تهيئةَ بيئة ملائمة لتعزيز النشاط الاقتصادي ستشجع على استئناف المفاوضات المباشرة، مما سيؤدي إلى تحقيق الرؤية المتمثلة في قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام.

”إن إيجاد حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لن يتأتى إلا بإجراء مفاوضات ثنائية مباشرة ودون شروط مسبقة. أما المحاولات الرامية إلى فرض حلول أو إملاء شروط وجداول

زمنية فلن يكون من شأنها سوى دفع آفاق السلام بعيداً. ولهذا فإن إسرائيل ترفض كليا قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فهذا القرار معادٍ لإسرائيل بدون أدنى شك وسيجعل من تحقيق السلام أكثر صعوبة وليس أكثر سهولة.

”وأخيرا، لا بد من التأكيد مجددا على حق إسرائيل في الوجود في سلام، بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي، ضمن حدود آمنة، وعلى معارضتنا الثابتة لأي محاولة لتقويض شرعية إسرائيل. ولا يزال رفض الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل بوصفها دولة يهودية – استنادا في جملة أمور إلى استمرارهم في رفض الاعتراف بوجود أي صلة تاريخية تربط اليهود بأرضهم – يشكل إحدى العقبات الرئيسية الماثلة أمام تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.“

ثانيا – الملاحظات

٧ – ظل تركيز الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية مُنصبّا على إمكانية وضع إطار لعودة الأطراف إلى المفاوضات المجدية. واجتمع الأعضاء الأساسيون في المجموعة الرباعية في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، واتفقوا على أهمية استمرار التنسيق الوثيق لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين، وكرروا التأكيد على دعوة الطرفين إلى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠١٦. كما أصدر مبعوثو المجموعة الرباعية بيانات مرتين ردا على تصاعد التوتر على أرض الواقع. ولدى اجتماعهم في القدس في ١٣ تموز/يوليه، أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في غزة. وبعد ذلك بوقت قصير، وردا على تصاعد التوتر في القدس، دعوا جميع الأطراف، في ٢٢ تموز/يوليه، إلى تهدئة الوضع مع المحافظة على الوضع القائم في الأماكن المقدسة.

٨ – وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي أعاد التأكيد فيه على بعض العقبات الرئيسية أمام التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض، والتي وردت أيضا في تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط الصادر في يوليه/تموز ٢٠١٦: وهي استمرار سياسة بناء المستوطنات وتوسيعها؛ واستمرار أعمال العنف والإرهاب؛ والتحريض على العنف؛ والوضع في غزة. كما دعا المجلس في ذلك القرار كلا الجانبين إلى اتخاذ خطوات على أرض الواقع من أجل تهيئة الظروف اللازمة لنجاح مفاوضات الوضع النهائي.

٩ – وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، استضافت فرنسا مؤتمرا في باريس أعاد فيه نحو ٧٠ بلدا ومنظمة دولية تأكيد تأييدهم للحل القائم على أساس إنشاء دولتين واستعدادهم لمواصلة تشجيع كلا الطرفين على العودة إلى المفاوضات المجدية. وفي التاريخ نفسه، استضاف الاتحاد الروسي ممثلي الفصائل الفلسطينية في موسكو، وشدد على الحاجة إلى التغلب على الانقسامات بغية تهيئة الظروف لإجراء مفاوضات مجدية. وفي ٢٩ آذار/مارس في الأردن، التزم القادة العرب باستئناف مفاوضات السلام، وأكدوا من جديد التزامهم بمبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. وفي الولايات المتحدة، ركزت الإدارة الجديدة أيضا على الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات وتعزيز السلام.

١٠ - واتسمت الحالة على الأرض باستمرار التوترات، مع حالات مفاجئة لتصاعد العنف، وارتفاع حاد في النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتواصل استقطاب الخطاب العام لمختلف الشرائح السياسية في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وازدادت حدة التوترات في القدس الشرقية في تموز/يوليه، بعد هجوم وقع في ١٤ تموز/يوليه في المدينة القديمة وأسفر عن مقتل اثنين من ضباط الشرطة الإسرائيلية ومهاجميهما. وردا على الهجوم، ركّبت إسرائيل أجهزة للكشف عن المعادن وكاميرات أمنية في مداخل الباحة المقدسة، الأمر الذي قوبل على الفور بالإدانة من جانب السلطات الدينية الإسلامية والقيادة الفلسطينية باعتباره إجراءات أحادية الجانب تنتهك الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة. وعلى الرغم من النداءات الدولية من أجل الهدوء، اندلعت الاحتجاجات وأعمال العنف بعد صلاة الجمعة في ٢١ تموز/يوليه، وقُتل أربعة من المتظاهرين الفلسطينيين نتيجة رد قوات الأمن الإسرائيلية. وفي الليلة نفسها، طعن فلسطيني حتى الموت ثلاثة أفراد من أسرة إسرائيلية تعيش في مستوطنة حلميش الإسرائيلية. وهدأ الوضع بعد أن سحبت إسرائيل التدابير الأمنية الجديدة؛ وقد وجهت السلطات الدينية الإسلامية والقيادة الفلسطينية المصلين في وقت لاحق إلى العودة إلى المسجد الأقصى لأداء الصلاة.

١١ - وفي غزة، صمد وقف إطلاق النار إلى حد كبير رغم هشاشته، ولكن الوضع ظل متقلباً، وهو ما يُعزى في المقام الأول إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية، والتأخر في إعادة أنشطة الإعمار، واستمرار القيود المفروضة على التنقل، وتعاظم الانقسام السياسي بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وسلطات الأمر الواقع في غزة.

١٢ - واستمر إزهاق الأرواح من جراء عمليات الطعن والمداهمة بالمركبات وإطلاق النار التي يستهدف بها الفلسطينيون الإسرائيليين، ومن جراء الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتِل ما مجموعه ٧٣ فلسطينيا، ٣٨ منهم ارتكبوا هجمات أو يُزعم ارتكابهم هجمات، كما أصيب أكثر من ٨٠٠ ٣ فلسطيني بجروح. وقُتِل خمسة مدنيين إسرائيليين و ٨ من أفراد قوات الأمن، بينما أُصيب بجروح ما لا يقل عن ١٧٦ إسرائيليا، سواء من المدنيين أو المنتمين إلى أفراد قوات الأمن.

١٣ - ولا يزال مستوى القوة المستخدمة في مواجهة بعض أعمال العنف مسألة تثير القلق. وهناك عدد من الحالات التي تسببت بمقتل فلسطينيين تبعث على الشك في طبيعة ردّ قوات الأمن الإسرائيلية على الحوادث، بما في ذلك استخدامها غير المتناسب فيما يبدو للقوة القاتلة. وأود مرة أخرى أن أدعو إلى اتخاذ الاحتياطات الضرورية عند اتخاذ القرارات باستعمال القوة؛ وعلى وجه الخصوص، لا ينبغي استخدام الذخيرة الحية إلا كملاذ أخير، كما ينبغي إجراء التحقيقات المناسبة في أي وفيات أو إصابات ناتجة عن ذلك. وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٧، قُتل حوالي ٢٧٠ فلسطينيا، قرابة ١٨٠ منهم أثناء تنفيذ أو ما يُزعم أنه تنفيذ هجمات ضد الإسرائيليين. ووفقا لوزارة العدل، فتحت قوات الدفاع الإسرائيلية ٢٤ تحقيقا في حوادث يشتبه فيها الاستخدام غير المشروع للقوة، صدر في تحقيق واحد منها فقط حكم بالسجن لمدة ١٨ شهرا عقابا على القتل غير العمد. ويقع على إسرائيل الواجب المتمثل في كفالة إجراء تحقيق فوري ومستقل في الحوادث التي يؤدي فيها استخدام القوة إلى الوفاة أو الإصابة بجروح، وكفالة المساءلة حيثما توفر دليل على ارتكاب الجرم.

١٤ - وأكرر تأكيد إدانة الأمم المتحدة القوية لجميع الهجمات الإرهابية. وفي حين أن مجلس الأمن، في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أهاب بالطرفين أن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، فقد استمرت هذه الأعمال. وواصلت وسائط الإعلام الرسمية ووسائل التواصل الاجتماعي التابعة لحركة فتح الثناء على مرتكبي الهجمات الإرهابية السابقة ضد المدنيين الإسرائيليين، في حين واصل قادة حماس ممارستهم غير المقبولة التي تتمثل في الاحتفال بالهجمات الأخيرة ضد المدنيين الإسرائيليين باعتبارها أعمالا ”بطولية“. كما استخدم مسؤولون إسرائيليون خطابا استفزازيا، ودعموا تشريعات يمكن أن تؤدي إلى تأجيج التوترات على أرض الواقع. ويجب على القادة من جميع الأطراف وقف التحريض، واتخاذ موقف ثابت لا لبس فيه ضد أعمال الإرهاب والعنف بجميع أشكاله.

١٥ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل جيش الدفاع الإسرائيلي إجراء عمليات التفتيش والاعتقال، بينما واصلت السلطة الفلسطينية اعتقال الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى حركة حماس في الضفة الغربية. وفي نهاية شهر تموز/يوليه، كان ٤٥٠ فلسطينيا قيد الاحتجاز الإداري لدى السلطات الإسرائيلية، مقابل ٧٠٠ محتجز في بداية الفترة المشمولة بالتقرير. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء استمرار ورود تقارير بخصوص المحتجزين المضربين عن الطعام. وفي ١٧ نيسان/أبريل، بدأ قرابة ١ ٥٠٠ من السجناء والمحتجزين الفلسطينيين إضرابا عن الطعام احتجاجا على ظروف اعتقالهم في السجون الإسرائيلية. واستمر إضرابهم عن الطعام حتى بداية شهر رمضان، عندما تمت تلبية بعض طلباتهم. وأكرر دعوتي إلى إنهاء ممارسة الاحتجاز الإداري، وتوجيه التُهم إلى جميع المحتجزين أو الإفراج عنهم فوراً.

١٦ - وفي نهاية أيار/مايو، احتجزت إسرائيل ٣٣١ طفلا فلسطينيا لأسباب أمنية. ويمثل هذا العدد انخفاضا عن الذروة التي بلغت ٤٤٤ حالة في آذار/مارس ٢٠١٦، ولكنه يمثل ضعف الأرقام المسجلة في أيار/مايو ٢٠١٥، عندما كان ١٦٣ طفلا محتجزين في السجون الإسرائيلية. وينبغي أن يعامل جميع الأطفال مع إيلاء الاعتبار الواجب لسنهم، ولا يجوز احتجازهم إلا في الحالات التي لها ما يبررها بموجب القانون الدولي الإنساني أو معايير حقوق الإنسان الواجبة التطبيق.

١٧ - وبعد انخفاض دام لمدة ثلاث سنوات في حوادث العنف التي يرتكبها المستوطنون، حدثت زيادة ملحوظة في عام ٢٠١٧. وبحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تم توثيق ١٢٤ حادثا من هذا القبيل، أسفرت عن مصرع ٤ فلسطينيين[(١)] وإصابة ٦٩ آخرين، فضلا عن إلحاق أضرار بالممتلكات.

١٨ - ودعا مجلس الأمن في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إسرائيل إلى اتخاذ خطوات لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولكن عوضا عن ذلك، ارتفعت الأنشطة الاستيطانية ارتفاعا حادا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتحديدا بعد اتخاذ القرار، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن مناقصات لبناء نحو ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وافقت الحكومة منذ بداية ٢٠١٧ على المضي قدما بخطط لبناء أكثر من ٧ ٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية. وأعلنت الحكومة في ١ شباط/فبراير عن عزمها إنشاء مستوطنة جديدة لسكان بؤرة أمونا الاستيطانية غير القانونية في أعقاب هدمها بأمر من المحكمة العليا الإسرائيلية. وفي أواخر آذار/مارس، أعلنت الحكومة ما مساحته ٢٤١ فدانا في الضفة الغربية بوصفها ”أراضي تابعة للدولة“.

(١) أطلقت النار على اثنين منهم في اعتداءات دهس وطعن مزعومة.

١٩ - وفي ٦ شباط/فبراير، أقر البرلمان الإسرائيلي ما يسمى ''قانون التنظيم''، الذي من شأنه، إن نفّذ، أن يبقي على المنازل التي شُيدت في المستوطنات على أرض يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة، في حين أنه لا يقدم لملاك الأراضي إلا خيارا بين التعويض عن طريق الدفع والتعويض في شكل أرض بديلة. وتشير التقديرات إلى أن الإطار القانوني الذي أنشأه هذا القانون يمكن أن يؤدي بأثر رجعي إلى ''تقنين'' آلاف الوحدات السكنية وإزالة العوائق القانونية الكبيرة أمام ''إضفاء الطابع القانوني'' على العشرات من البؤر الاستيطانية التي تعتبرها الحكومة الإسرائيلية غير قانونية في الوقت الراهن. ويمثل هذا القانون المرة الأولى التي يوسع فيها الكنيست ولايته القضائية لتشمل المسائل المتعلقة بممتلكات الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية، الأمر الذي يعكس تحولا كبيرا في موقف الحكومة الطويل الأمد بخصوص الوضع القانوني لهذه الأرض وإمكانية تطبيق القانون الإسرائيلي فيها. وهو ما يتعارض مع القانون الدولي، وبحسب المدعي العام الإسرائيلي فهو غير دستوري.

٢٠ - ويشير استمرار خطط الاستيطان، وسن تشريعات جديدة، وتقنين المستوطنات بأثر رجعي، والبيانات الرسمية، إلى أن مشروع إسرائيل الاستيطاني الاستراتيجي مستمر في التوسع. وفي الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٧، كان عدد الخطط قيد التنفيذ أعلى بنسبة ٦٠ في المائة من إجمالي عددها لكامل عام ٢٠١٦، كما بلغ عدد العطاءات ثمانية أضعاف الإجمالي السنوي لذلك العام. ومن شأن هذه الأنشطة أن تقوض فرص إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وتتوفر لها مقومات البقاء كجزء من الحل القائم على وجود دولتين. وأكرر التأكيد على أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام إحلال السلام، وتقوض الحل القائم على وجود دولتين.

٢١ - وقد تواصلت أعمال هدم المنازل الفلسطينية في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة، مع انخفاضها بقدر كبير منذ شباط/فبراير ٢٠١٧. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هُدم ٣٨٨ مبنى، مما أدى إلى تشريد نحو ٤٦٢ فلسطينيا، نصفهم من الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أثَّر فقدان آبار المياه والألواح الشمسية وحظائر الحيوانات في سبل كسب العيش لدى أكثر من ٥٠٠ ٥ شخص. وعلى وجه الخصوص، يدفع السكان البدو ثمنا باهظا، حتى أن بعضهم يواجه خطرا وشيكا لكونه مجبرا على الانتقال. وعلى عكس ما حدث في المنطقة جيم، فقد تواصلت أعمال الهدم في القدس الشرقية بوتيرة سريعة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث هُدم ١٥٥ مبنى وشُرّد ما يقرب من ٣٠٠ شخص نتيجة لذلك. ويحتاج الفلسطينيون إلى وجود نظام عادل لإجراء أعمال التخطيط والتقسيم العمراني لئلا يلجؤوا إلى تشييد المباني دون ترخيص، مما يفضي إلى عمليات الهدم غير المبررة، والتي كثيرا ما يتأثر بها أشد الفئات ضعفا. وتتنافى أعمال الهدم والإخلاء القسري مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ما لم تكن لها ضرورة عسكرية.

٢٢ - ويساورني القلق أيضاً من استمرار عمليات الهدم العقابية للمنازل التي تملكها أسر الفلسطينيين الذين ارتكبوا هجمات ضد الإسرائيليين أو يُزعَم أنهم ارتكبوها. وقد سبق أن أفاد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن هدم المنازل كإجراء عقابي يؤثر على الأسرة بأكملها، ويمثل نوعا من العقاب الجماعي الذي ينتهك المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، كما ينتهك التزام إسرائيل بكفالة حقوق الفلسطينيين في الحصول على السكن اللائق والتحرر من التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية وفي شؤون الأسرة أو الشؤون المنزلية وغيرها من المعايير ذات الصلة. ووفقا لاستنتاج توصلت إليه إحدى اللجان العسكرية الإسرائيلية في عام ٢٠٠٥، فإن أعمال الهدم هذه لم تثبت جدواها في الردع، بل إنها تؤجّج التوترات لأنها تزيد من حدة الشعور بالظلم والكراهية.

٢٣ - وواصل الفلسطينيون تنفيذ برنامجهم المتعلق ببناء الدولة، وإن اقتصر ذلك على الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية التي لا تشمل المنطقة جيم والقدس الشرقية وغزة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في بناء قدرات الحوكمة لدى السلطة الفلسطينية، لا تزال لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني قلقة إزاء مقوّمات بقاء السلطة من الناحيتين المالية والاقتصادية. وفي الاجتماع المعقود في بروكسل في ٤ أيار/مايو، ناقشت اللجنة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تواجهها السلطة الفلسطينية. ومن المؤسف أن عددا من المسائل لم تحل بعد بين الطرفين، بما فيها المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول والتنقل والطاقة والمياه والاستدامة المالية.

٢٤ - ومما يبعث على تفاؤلي أن وزيرَي المالية الإسرائيلي والفلسطيني اجتمعا منذئذ للمضي بعدد من المسائل، وأنهما حققا تقدما في المناقشات بشأن الإيرادات المتأتية من تحصيل ضريبة القيمة المضافة. وفي أوائل حزيران/يونيه، ووفقا للاتفاق المتعلق بالكهرباء الموقَّع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، حوّلت إسرائيل ٣٠ مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية عوضا عن الاستقطاعات المُعادِلة وطوابع الصحة، ووافقت على القيام بتحويلات شهرية في المستقبل. ويشكّل اجتماعُ لجنة المياه المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية المعقود في أيار/مايو (وهو أول اجتماع من نوعه منذ سبع سنوات) والاتفاقُ المبرم في ١٣ تموز/يوليه والقاضي بزيادة إمدادات المياه للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة خطوتين إيجابيتين من الضروري دعمهما. ومما يبعث على التفاؤل أيضا توقيع اتفاق مؤقت لشراء الطاقة في ١٠ تموز/يوليه، وسيُتيح الاتفاق أن تُقام في جنين أول محطة لتحويل الطاقة الكهربائية يملكها فلسطينيون ويتولّون تشغيلها.

٢٥ - ودعت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إسرائيل مرارا إلى إدخال تغييرات إيجابية ومؤثرة على السياسات التي تتبعها، وبخاصة في المنطقة جيم، بما يتسق مع ما يقتضيه الانتقال نحو سلطة مدنية فلسطينية أوسع على النحو المتوخى في اتفاقات سابقة. وفي أيار/مايو، أعلنت إسرائيل تدابير تهدف إلى مساعدة الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية، ومنها اقتراح إعادة ترتيب الأولويات فيما يتعلق بإنفاذ قوانين التنظيم العمراني في أنحاء من المنطقة جيم متاخمة لعدة مدن فلسطينية، مما يُحتمل أن يتيح استخدامها لأغراض سكنية وصناعية وزراعية؛ وإنشاء منطقتين صناعيتين في ترقوميا والخليل؛ وزيادة ساعات تشغيل معبر جسر اللنبي المؤدي إلى الأردن. وأشجّع إسرائيل بقوة على مواصلة تنفيذ التدابير من هذا القبيل لتيسير نمو الاقتصاد الفلسطيني على نحو مستدام وإتاحته فرصاً للعمل.

٢٦ - وفي شباط/فبراير، خطت السلطة الفلسطينية خطوة هامة نحو تعزيز مؤسساتها وتحسين الحوكمة، بوضعها الصيغة النهائية لخطة السياسات الوطنية الفلسطينية: الأولويات والسياسات والتدخلات السياساتية الوطنية (٢٠١٧-٢٠٢٢)، التي تؤكد من جديد التزام السلطة الفلسطينية ببناء الدولة وضمان سيادة القانون. وفي كانون الثاني/يناير، اعتمدت الحكومة الفلسطينية ميزانيتها العامة لعام ٢٠١٧، وتمكنت، بفضل الأداء المالي القوي المحرز في السنة السابقة، من تقليص العجز في ميزانيتها ليبلغ ٥٨٠ مليون دولار. وسيكون من الضروري مواصلةُ الانضباط المالي وحفزُ نمو الإيرادات، بالنظر إلى أنه من المرجح أن تظل الظروف الاقتصادية والمالية مقيدة، ولا سيما في ظل استمرار الاتجاه المتعلق بتناقص الدعم الدولي.

٢٧ - وفي ١٣ أيار/مايو، أجرت حكومة دولة فلسطين انتخابات بلدية، وإن اقتصرت على الضفة الغربية. ومن شأن إجراء انتخابات محلية، إن عُقدت في الوقت نفسه في كل من غزة والضفة الغربية، ووفقاً للمعايير الدولية، أن يُسهم في المضي صوب المصالحة الفلسطينية. وينبغي، بالتالي، إعادة توحيد

غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية واحدة مشروعة وديمقراطية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية وسيادة القانون، ووفقاً للاتفاقات القائمة.

٢٨ - ولا تزال الحالة الإنسانية في غزة متردية. فبعد مرور ثلاث سنوات على آخر جولة من الاقتتال، ما زال نحو ٥٠٠ ٢٥ نسمة مشردين داخليا، ويعاني ٤٧ في المائة من الأسر المعيشية من انعدام الأمن الغذائي أو التأثر به. وزادت بدرجة كبيرة حدّة النقص المزمن في الطاقة والمياه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما زالت القيود شديدة على التنقل في غزة وخارجها بالنسبة لسكانها، مما يضر على وجه الخصوص بالساعين إلى تلقي العلاج الطبي. وتفاقم هذه الأوضاع من نسب البطالة التي بلغت مستويات قياسية، وتزيد من الاعتماد المزمن على المعونة. وفي تقرير صدر في ١١ تموز/يوليه، شدد فريق الأمم المتحدة القطري على معظم التوقعات بالنسبة لعام ٢٠٢٠، التي وردت في تقرير سابق واعتُبرت فيه غزة مكانا غير صالح للعيش فيه بالنظر إلى أن الأوضاع تدهورت بشكل أكبر وأسرع مما سبق توقعه.

٢٩ - وفي آذار/مارس، انتخبت حركة حماس، بالتصويت الداخلي، قيادةً جديدةً لها وشكّلت لجنة إدارية، وهو ما اعتبره الكثيرون تحدياً مباشراً لحكومة الوفاق الوطني الفلسطينية المشروعة. وردّاً على ذلك، قلّصت السلطة الفلسطينية مدفوعاتها للآلاف من موظفيها في قطاع غزة في نيسان/أبريل، وقرّرت وضع سقف لما تشتريه من طاقة كهربائية من إسرائيل لفائدة غزة، مما أدى إلى خفض إسرائيل إمداداتها للقطاع من الطاقة الكهربائية بنحو ٣٠ في المائة اعتباراً من ٢٢ حزيران/يونيه. وجاء هذا الخفض إضافة إلى الإغلاق المؤقت في وقت سابق لمحطة توليد الكهرباء في غزة التي تزوّد القطاع بنسبة ٣٠ في المائة أخرى من إمداداته من الطاقة الكهربائية، وذلك بسبب الخلاف بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس على فرض الضرائب على الوقود.

٣٠ - وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت الكهرباء في غزة تنقطع بمتوسط ٢٠ ساعة يوميا. وكانت المستشفيات تضطر إلى تأجيل العمليات الجراحية، وتقليص خدمات التنظيف والتزويد بالأطعمة الجاهزة والتعقيم بنسبة ٨٠ في المائة. وكانت محطات إزالة الملوحة من المياه تعمل بنسبة ١٥ في المائة من قدرتها، وكانت المياه تتوفر لأغلب الفلسطينيين في غزة لبضع ساعات فقط كل ثلاثة أو أربعة أيام. وكانت ١٠٠ ٠٠٠ متر مكعب من مياه المجارير غير المعالجة تُضخّ في البحر الأبيض المتوسط يومياً. وفي ٢١ حزيران/يونيه، يسّرت مصر دخول إمدادات الوقود، وهو ما أتاح استئناف تشغيل محطة توليد الكهرباء في غزة. وأُرحّب بتقديم مصر الدعم إلى سكان غزة وقت الحاجة. وإضافة إلى ذلك، تُزوِّد الأمم المتحدة بنحو ٩٠٠ ٠٠٠ لتر من الوقود في الشهر للاستخدامات العاجلة المتعلقة بالبنى التحتية البالغة الأهمية للصحة والمياه وإدارة النفايات. وتمدّ هذه التدابير سكان غزة بحبل نجاة مؤقت، ولكنها حلول من غير مستدامة. ويجب على الأطراف أن تتوصل إلى اتفاق له مقومات الاستمرار، وإلا سيظل سكان غزة عرضة للمعاناة.

٣١ - وأرحّب أيضا بقرار مصر فتح معبر رفح للمسافرين في ٤٣ مناسبة، وبالخطوات الجاري اتخاذها لتيسير فتح المعبر على نحو أكثر تواترا ويمكن التنبؤ به، مع احترام شواغل مصر الأمنية المشروعة بشأن شبه جزيرة سيناء في الوقت نفسه.

٣٢ - ورغم التحديات المتأصلة في مجالات الأمن والحوكمة وحالات النقص في التمويل، تواصلت عملية إعادة الإعمار في غزة. وبعد مرور ثلاث سنوات على تصاعد حدة الاقتتال، يجري حاليا إصلاح

أو إعادة بناء جميع المدارس والمستشفيات ومرافق المياه والطاقة تقريبا التي لحقتها أضرار أو دُمّرت. وبينما أُحرز تقدم كبير أيضا في مجال الإسكان، ما زال يتعين إعادة بناء أو إصلاح نحو ٨٠٠ ٣ منزل دُمّرت تماما وأكثر من ٠٠٠ ٥٧ منزل لحقتها أضرار. وتُوشك عملية إعادة الإعمار على الانتهاء، لكنها تتطلب وفاء المانحين بالتزاماتهم بمنح التمويل. وما يعوق جهودَ الإنعاش أيضا هو النقص الكبير في التمويل الذي يُواجَه في إعادة تأهيل القطاعات الإنتاجية في غزة، وأُشجِّع جميع الدول الأعضاء بقوة على الوفاء بالتزاماتها بتقديم الدعم إلى إعادة الإعمار وإلى التنمية في غزة. وقد مكّنت الآلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة من إنجاز قسط كبير من أعمال إعادة الإعمار. وأُكرّر أن الآلية وُضعت كتدبير مؤقت وأن هدف الأمم المتحدة النهائي في غزة لا يزال هو إنهاء جميع حالات الإغلاق في إطار قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وعلى نحو يعالج شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة.

٣٣ - وفي إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، التي تستهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية لمليونَي فلسطيني في غزة والضفة الغربية، من المطلوب توفير مبلغ ٥٥٢ مليون دولار. ويمثّل هذا الطلب نقصانا نسبته ٣ في المائة مقارنة بما طُلب لعام ٢٠١٦، ولكنه يظل مرتفعا، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى ضخامة الاحتياجات الإنسانية في غزة. وفي تموز/يوليه، أصدر الفريق القطري للعمل الإنساني نداء جديدا بمنح ٢٥ مليون دولار لمواجهة أزمة الطاقة. ويُبرز النداء أهم المشاريع غير المشمولة بالتمويل، وتدابيرَ تدخلٍ جديدة أُضيفت من أجل التعامل مع السياق الإنساني المتغير. وأُشجِّع بقوة جميع الدول الأعضاء التي لم تَفِ بالتزاماتها بعد على أن تفعل ذلك دونما إبطاء.

٣٤ - ولا يزال يساورني القلق من أن محدوديةَ القدرة على العبور وطائفة من القيود الأخرى، جنبا إلى جنب مع الافتقار إلى وجود وحدة فلسطينية هي أمورٌ تجعل من المستبعد حدوث تحسن كبير في الحالة الإنسانية وفي الاقتصاد بوجه عام في غزة. وفي هذا السياق، يظل خطر تصاعد العنف قائما على الدوام في غزة ما دامت الأسباب الكامنة وراء النزاعات السابقة باقية دونما علاج. وستظل الآثارُ التي تخلفها هذه الضغوط المستمرة على صعيد الأمن محسوسة. وحتى ٢٣ آب/أغسطس، بلغ عدد الصواريخ التي أطلقها مقاتلون فلسطينيون في غزة باتجاه إسرائيل ما مجموعه ٢٣ صاروخاً، بلغ ١٤ صاروخاً منها إسرائيل دون التسبب في إصابات. وأُفيدَ بأن جيش الدفاع الإسرائيلي ردّ بشن ما مجموعه ٢٧ غارة جوية على غزة أسفرت عن تعرض ثلاثة أشخاص لإصابات. وأُطالب جميع الفصائل الفلسطينية بكفالة احترام القانون الدولي وعدم القيام بأنشطة تهدّد بزعزعة الاستقرار وعملية إعادة الإعمار. وأطالب إسرائيل كذلك بكفالة امتثال أية أعمال عسكرية لمبادئ التمييز والتناسب والضرورة العسكرية.

٣٥ - ولن يتسنى إحراز تقدم دائم في غزة إلاَّ على أساس الوحدة الفلسطينية، ووقف تكديس الأسلحة غير المشروع وأنشطة المقاتلين، والرفع الكامل للقيود المفروضة على التنقل والعبور، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

٣٦ - ولا يزال يساورني القلق إزاء حالة حقوق الإنسان والحريات في غزة. ومن المسائل التي تثير القلق بوجه خاص التقارير عن حالات الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز. وفي ٣ نيسان/أبريل و ٣ أيار/مايو، نفذت حركة حماس حكم الإعدام في حق ستة فلسطينيين، وبذلك بلغ عدد أحكام الإعدام المنفذة منذ إمساك الحركة بزمام السلطة في عام ٢٠٠٧ ما مجموعه ٢٨ حكما منفذا. وقد أعربتُ عن إدانتي لعمليات الإعدام هذه، ولا أزال قلقا أشدّ القلق من احتمال تنفيذ عمليات إعدام أخرى. وأدعو السلطات المسؤولة بحكم الأمر الواقع إلى الامتناع عن تنفيذ المزيد من

أحكام الإعدام. وأحثّ السلطة الفلسطينية أيضاً على الوفاء بمسؤولياتها مع الاحترام التام للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣٧ - ولا بد من تعزيز حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية وتمكينها من تحمل مسؤولياتها الشرعية في غزة، بما يشمل بوجه خاص مسؤولياتها في المعابر مع إسرائيل ومصر. وأحث بقوة الفصائل الفلسطينية على تعزيز الوحدة الفلسطينية الحقيقية على أساس الديمقراطية ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية والمجموعة الرباعية. وستُؤدي الوحدة الحقيقية أيضا إلى تحسين قدرة الحكومة الفلسطينية على مواجهة المشاكل الاقتصادية الملحة التي تفاقم إحباط الفلسطينيين وغضبهم. والأمم المتحدة على استعداد لدعم كل الجهود التي تصبّ في هذا الاتجاه.

٣٨ - وما زلت أشعر ببالغ القلق إزاء عدم إحراز تقدم سياسي وازدياد مخاطر حدوث مزيد من العنف والتطرف. وحلول الذكرى الخمسين للحرب العربية الإسرائيلية التي دارت في عام ١٩٦٧ ولاحتلال الأراضي الفلسطينية تذكيرٌ صارخ بأن القادة من كلا الطرفين ظلوا لا يخطون منذ فترة جد طويلة الخطوات الصعبة اللازمة لتحقيق السلام. وليس هناك من بديل للحل القائم على أساس وجود دولتين لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. ومؤيدو الوضع الراهن ومنتقدو الحل القائم على وجود دولتين لا يقدمون أي بديل صالح يلبي التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

٣٩ - لقد حدد كل من تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وقرارات مجلس الأمن بوضوح ما هو المطلوب لتحقيق التقدم صوب سلام دائم وعادل. وبوسع إسرائيل أن تتخذ الخطوات الضرورية لوقف بناء المستوطنات وتوسيعها بغية الحفاظ على هذا الاحتمال، في الوقت الذي يمكن فيه للقيادة الفلسطينية أن تبرهن من جانبها على التزامها بمعالجة التحديات المتعلقة بالعنف والتحريض. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تهيئة بيئة يتيسّر فيها إجراء مفاوضات الوضع النهائي الثنائية التي يمكن للمجتمع الدولي أن يدعمها. وسيظل عزمنا وطيدا بمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على التغلب على هذه التحديات.

٤٠ - وأود أن أُعرب عن تقديري العميق لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، لما قدمه من خدمات ممتازة في سياق يظل يطرح تحديات. وأُعرب أيضا عن امتناني البالغ للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بيير كراينبول، لما أبداه من التزام راسخ ولما قام به موظفوه من عمل بارز في خدمة اللاجئين الفلسطينيين. وأشيد كذلك بجميع الموظفين الذين يعملون في ظل ظروف صعبة، وخطرة أحياناً، في خدمة الأمم المتحدة.

٤١ - وسأبقى حريصاً على أن تعمل الأمم المتحدة من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتواصلة جغرافياً وقادرة على البقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل آمنة، في إطار تسوية إقليمية شاملة، بما يتمشى مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ووفقاً لخريطةِ الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرةِ السلام العربية، وتقرير المجموعة الرباعية، ومبدأ الأرض مقابل السلام.